في كلمة ألقاها عنه بن ناجي في حفل معهد الكويت للدراسات القضائية والتاريخية

العفاسي: دستور الكويت أكد على العدل وحفظ استقلال القضاء وحصانته

المستشار محمد بن ناجي يلقي كلمة بالنيابة عن وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية الدكتور فهد العفاسي

وكيل المستشار عويد الثويمر

تسليم شهادة التكريم لأحد المكرمين

القيادة السياسية في البلاد حريصة على الاهتمام بالقضاء

قال وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الاسلامية الدكتور فهد العفاسي مساء أول أمس الاثنين أن دستور دولة الكويت اكد على العدل وحفظ استقلال القضاء وحصانته ليكون غوثا لكل ملهوف.

جاء ذلك في كلمة للوزير العفاسي القاها عنه رئيس محكمة الاستئناف المستشار محمد بن ناجي في حفل معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية لتكريم أعضاء مجلس إدارة المعهد السابقين والدفعتين 14 و15 من وكلاء النائب العام.

واضاف العفاسي أن القيادة السياسية في البلاد حريصة على تأكيد الاهتمام بالقضاة وأعضاء النيابة العامة وتذليل أي صعاب قد تواجههم تمكينا لهم من أداء رسالتهم المقدسة بما يكفل إرساء قواعد العدل على أسس وطنية راسخة. وذكر انه من هذا المنطلق فان وزارة العدل بكل كوادرها تولي جل إهتماماتها لخدمة ورعاية رجال القضاء وأعضاء النيابة العامة وتوفير كل الخدمات اللازمة لتسيير مرفق القضاء بانتظام واطراد موضحا أن التدريب هو أساس تطور ونجاح كل تنمية فمن خلاله تتواصل الخبرات وتصقل القدرات.

وأكد ان دولة الكويت أدركت أهمية التدريب وخاصة في مجال الأداء القضائي والقانوني فكانت رائدة في إنشاء معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية منذ قرابة ربع قرن.

واشار الى انه قام على شؤون هذا المعهد سواء رؤساؤه وأعضاء مجلس إدارته أو مديريه وجميع العاملين ثلة من المخلصين بذلوا كل جهد وأعطوا كل خبرة حتى أصبح المعهد صرح يشار إليه بالبنان في المنطقة العربية وما يزال القائمون عليه يواصلون المسيرة.

وذكر أن المعهد يبذل جهودا محمودة لنقل الخبرات والتواصل بين «شيوخ» القضاء وشبابه ومن هم على أعتابه من أجل تأهيلهم وتنمية مكاناتهم فيتيح لهم النقاش وطرح المشاكل الفنية والنظرية التي قد تصادفهم في العمل وذلك لبلوغ العدل عن تمكن واقتدار.

ودعا العفاسي خريجي الدفعتين 14 و15 من وكلاء النائب العام ان يتخذوا من سلوك من سبقهم نبراسا حتى تدرك غاية العدل المقدسة في سهولة وبالسرعة المرجوة دون المساس بضمانات التقاضي.

وبدوره قال وكيل محكمة الاستئناف مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية المستشار عويد الثويمر في كلمة مماثلة ان من المستشارين أعضاء إدارة المعهد الذين انتهت فترة ندبهم وعلى رأسهم وكيل محكمة التمييز المستشار عادل عيسى قدموا أثناء عملهم أعمالا جليلة تمثلت في وضع الخطط في سبيل تطوير إدارة المعهد سواء في مجال التدريب التأسيسي أو في مجال التدريب المستمر والتخصصي والدراسات والبحوث.

وأشاد بدور أعضاء المكتب الفني الذي كان لهم الدور الأبرز في إعداد الدراسات المناسبة بما يتوافق مع متطلبات تدريبية وتقديم البرامج واقتراح الحلقات النقاشية والندوات ووضع الاستراتيجية الخاصة بالمعهد وتقديم الخطة السنوية والاشراف على تنفيذ البرامج التدريبية وغيرها من المهام.

وذكر ان ذلك ساهم في انفتاح المعهد على كافة المعاهد ومراكز التدريب العربية والعالمية وعقد الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع الكثير منها.

وتمنى لأعضاء الدفعتين ال14 و15 من وكلاء النائب العام التوفيق في مسيرتهم العملية بالنيابة العامة ثم القضاء الكويتي مؤكدا انهم كانوا مثالا للالتزام والمثابرة في طلب العلم والمعرفة.

جانب من الحضور

بعد إقرار الجمعية العمومية التعديلات المقترحة على اللائحة والنظام الأساسي

السلمان: تطوير أنظمة مزاولة مهن المكاتب الهندسية والدور الاستشارية لتواكب متطلبات «كويت2035»

السلمان متوسطا أبو الحسن والصانع وفتوح العصفور

جانب من الحضور

أقرت الجمعية العمومية غير العادية لاتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية التعديلات المقترحة من مجلس ادارة الاتحاد لتطوير وتعديل النظام الأساسي واللائحة الداخلية، وذلك في اجتماعها يوم أمس الأول (الاثنين) والذي تم بحضور أكثر من 30 مكتبا ودارا استشارية بالإضافة إلى رئيس وأعضاء مجلس الادارة نائب الرئيس المهندس مازن الصانع، وأمين الصندوق المهندس جابر أبو الحسن وأمينة السر المهندس فتوح العصفور والأعضاء المهندس سعدون العيسى، المهندس محمد الشايع، المهندس عماد الرشود والمهندس حمود الزعبي.

ووجه رئيس وأعضاء مجلس إدارة إتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية المهندس بدر السلمان الشكر الى زملائه في مجلس الادارة والأعضاء في الاتحاد على التفاعل والحضور والمشاركة الفاعلة لاثراء النقاش حول هذه التعديلات، موضحا أن مجلس ادارة الاتحاد لن يتوان في الذود عن مصالح أعضائه وأنه سيتعاون مع الجهات المعنية لتعزيز دور المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية في تحقيق التنمية وتنفيذ مشاريع « كويت2035«.

وقال رئيس الاتحاد أن هذه التعديلات تؤكد تضامن مجلس الادارة والأعضاء لتطوير أنظمة وقوانين ولوائح مزاولة المهنة الهندسية لتتواكب ومتطلبات المرحلة المقبلة، لافتا الى أن هذه التعديلات تتمثل في أربعة بنود رئيسية الأول، هو السماح للاتحاد بعمل مقابلات للمهندسين الراغبين بفتح مكتب هندسي والثاني هو إجراء ومقابلات لاعتماد مهندسي المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية للتصميم والإشراف وإصدار شهادات لهم.

وذكر السلمان أن الإضافة الثالثة للنظام الأساسي تقضي بالسماح المكاتب والدور الاستشارية الأجنبية العاملة بالكويت أن تكون عضوا منتسبا بالاتحاد بشرط تقديم المستندات المطلوبة مع اصدار شهادة لهم لتقديمها للجهاز المركزي للمناقصات العامة والوزارات والهيئات والجهات الحكومية والاهلية مع عدم قبول ترشحهم لانتخابات مجلس إدارة الاتحاد أو لجانه العاملة، مضيفا أن التعديل الرابع والأخير هو السماح لمجلس الادارة ليحدد قيمة رسوم إصدار الشهادات الخاصة بتأهيل مهندسي المكاتب الهندسية والدور الاستشارية، وكذلك تحديد الرسوم والاشتراكات للأعضاء المنتسبين ومدة عضويتهم، وأن يتم إصدار تراخيص المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية من قبل الاتحاد بالتعاون مع الجهات ذات الاختصاص مثل (بلدية الكويت – وزارة التجارة – جامعة الكويت).

وفي ختام الجمعية العمومية غير العادية فتح باب النقاش لعرض القضايا التي تهم المكاتب الهندسية، واتفق على استمرار النقاش والحوار من خلال اللقاءات مجلس ادارة الاتحاد والمكاتب ومن خلال اللجان المختصة في الاتحاد الكبير لتنفيذ بالمسؤوليات الملقاة على كاهل هذه المكاتب والدور الاستشارية في هذه المرحلة الهامة من مراحل البناء والتنمية في البلاد والتي يتطلع اليها الكويتيون كافة.

أنجزتها «التدقيق ومتابعة خدمات البلدية» بالعاصمة في 2017

الكندري: مصادرة وإتلاف 433 طناً و302 كليو غرام من المواد الغذائية

إيمان الكندري

الكشف على أحد المحلات

إغلاق أحد المحلات

كشفت إدارة العلاقات العامة ببلدية الكويت عن الانجازات التي حققتها كل من مراقبتي الاغذية والاسواق والمحلات والاعلانات بادارة التدقيق ومتابعة خدمات البلدية بفرع بلدية محافظة العاصمة على مدار عام 2017 الماضي حيث أسفرت الحملات التفتيشية التي قام بها المفتشين عن الكشف على 7084 محلا.

و في هذا الصدد أوضحت مدير إدارة التدقيق ومتابعة خدمات البلدية إيمان الكندري بأن الحملات التفتيشية التي تم تنفيذها من قبل المراقبتين على مدار العام الماضي 2017 كان هدفها أحكام الرقابة على الاسواق المركزية والمطاعم والمحلات للتأكد من صلاحية المواد الغذائية التي تقدم للجمهور.

كما ذكرت الكندري بأن الحملات التفتيشية استمرت خلال ساعات العمل الرسمي وبعده من قبل مفتشي المراقبات بهدف الحد مَن المخالفات والتصدي لمن تسول له نفسه التلاعب بصحة المستهلكين من أصحاب النفوس الضعيفة مسفرة عن الكشف على 7084محل والتي تمثلت في 4029 محل تم الكشف عليها من قبل مراقبة الاغذية والاسواق و3055 من قبل مراقبة المحلات والاعلانات، مؤكدة على أن مراقبة المحلات والاعلانات قامت برفع وإزالة 9927 إعلان مخالف من الشوارع والميادين إلى جانب تحرير 764 مخالفة وتحصيل 13700 د.ك نظير أومر الصلح لـ137 مخالفة.

وتابعت الكندري بأن مراقبة الاغذية والاسواق قامت بمصادرة وإتلاف 433طن و302 كجم من المواد الغذائية المنتهية الصلاحية جاء ذلك بعد الكشف على 4029 محل، مشيرة إلى أن المحلات التي أعطيت اشتراطات صحية بلغت 53 محل والتي نفذت الاشتراطات 47 محل، في حين بلغت المحلات التي تعمل بدون ترخيص صحي 26 محل، بالإضافة إلى غلق 50 محلا إداريا.

وأضافت الكندري بأن المراقبة قامت بتحرير 1213 مخالفة، إرسال 4948 عينة للفحص المخبري، حيث وردت العينات الصالحة للاستهلاك الآدمي منها4339 عينة، 3 عينات غير صالحة، فيما بلغت العينات التي لم ترد نتائجها من الفحص المخبري 606 عينة، لافتة إلى أن إجمالي طلبات الإتلاف 20 طلبا.

وأردفت الكندري قائلة بأن إجمالي شهادات التصدير لدول مجلس التعاون قد بلغت 2349 شهادة و1067 شهادة تصدير لدول خارج مجلس التعاون.

واختتمت الكندري تصريحها بالقول بأن اجمالي طالبات نتيجة المختبرقد بلغت 36 طلب،286 طلب فحص عينة، فيما بلغت أجمالي الرسوم المحصلة 35940 د.ك اشتملت على رسوم طلب إعادة فحص 160 د.ك، 34250 د.ك رسوم شهادات تصدير، 780 د.ك رسوم طلبات نتيجة مختبر، 510د.ك طلبات اتلاف مواد غذائية و240 د.ك تصاريخ إعادة تعبئة.

«السكنية» تستدعي الدفعة الثانية من القطعة الأولى بقسائم جنوب عبدالله المبارك

أعلنت المؤسسة العامة للرعاية السكنية الكويتية أنها ستوزع الدفعة الثانية من القطعة الأولى من القسائم الحكومية لمشروع جنوب عبدالله المبارك الإسكاني من السنة المالية الحالية متضمنة 289 قسيمة بمساحة 400 متر مربع لكل منها لأصحاب الطلبات حتى 9 نوفمبر 1998.

ودعت المؤسسة في بيان صحفي أمس الثلاثاء المواطنين المخصص لهم قسائم حكومية في المشروع المذكور إلى مراجعتها يومي الخميس والأحد المقبلين مصطحبين معهم البطاقة المدنية وقرار التخصيص لتسلم بطاقة القرعة.

وقالت إن بطاقات الاحتياط ستوزع يوم الاثنين المقبل في حين ستجرى القرعة يوم الأربعاء من الأسبوع المقبل مبينة أن من يتخلف عن تسلم بطاقة القرعة الخاصة به خلال الأيام المحددة سيتم استبعاد اسمه وإدخال الاسم الذي يليه في التخصيص.

ودعت المواطنين المخصص لهم قسائم حكومية في تلك القطعة ولم ترد أسماؤهم ضمن الكشف إلى مراجعتها الاثنين المقبل مصطحبين معهم قرار التخصيص والبطاقة المدنية للدخول ضمن قائمة الاحتياط.

وذكرت أن المواطنين الواردة أسماؤهم وتعذر عليهم الحضور أو ليس لديهم الرغبة في دخول القرعة على هذه القسائم المعلن عنها لن تدرج أسماؤهم في الدفعات المقبلة إلى حين مراجعة إدارة التخصيص في المؤسسة.